الورقة المفاهيمية

للمؤتمر الدولي حول

"الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: الفرص والمخاطر والرؤى لمستقبل أفضل"

الدوحة (فندق الريتزكارلتون)

27-28 مايو 2025

الخلفية

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل التواصل، والعمل، والحوكمة، والمجتمع، حيث يوفر فرصًا هائلة ولكنه يثير تحديات حرجة. يمتد تأثيره ليشمل المؤسسات العامة، والمشاركة الديمقراطية، وصنع القرار، ومع ذلك تتزايد المخاوف بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون.

يعزز الذكاء الاصطناعي الخدمات العامة، والابتكار، والنمو الاقتصادي، ولكنه أيضًا يفرض مخاطر مثل انتهاكات الخصوصية، والتحيز، والتمييز، والتهديدات لحرية التعبير. فعلى سبيل المثال، يمكن لتقنيات التعرف على الوجه المستخدمة في المراقبة أن تستهدف المجموعات المهمشة بشكل غير متناسب، بينما يمكن أن تؤدي القرارات الآلية إلى ترسيخ التمييز الهيكلي. التضليل الإعلامي المدفوع بالذكاء الاصطناعي يزيد من تآكل العمليات الديمقراطية، مما يؤكد الحاجة إلى الشفافية والمساءلة وضمانات قوية.

يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بحزم لاستغلال إمكانيات الذكاء الاصطناعي مع تقليل مخاطره. تعمل المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا، على تطوير أطر عمل تتوافق مع حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا رئيسيًا في ضمان احترام الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان من خلال الرصد، والدعوة، وبناء القدرات، والانخراط الدولي.

أكد صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد، في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه لا أحد يشك في أهمية التطور في التكنولوجيا الرقمية، وتقنيات المعلومات، وأدوات الاتصال الرقمي، وغيرها، حيث لا يمكن تصور الاقتصاد والحياة اليومية دونها. كما أشار إلى ظهور احتياجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، مثل حرية الاستخدام وضرورة الدفاع عن خصوصية الأفراد من مخاطر الاختراق، وزيادة الوعي بأمن الدول السيبراني لحمايتها من القرصنة الرقمية والتجسس. ونظرًا لكونها قضايا عابرة للحدود بسبب طبيعة التكنولوجيا نفسها، فمن الضروري تنظيم التعامل معها والتحكم في مخاطرها دوليًا، وتشجيع التعاون مع منظمات الأمم المتحدة لتنظيمها قانونيًا.

وقد سلطت الاستراتيجية الوطنية لدولة قطر الضوء على ذلك في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث قامت على ستة محاور: التعليم، الوصول إلى البيانات، التوظيف، الأعمال التجارية، البحث، والأخلاقيات، والتي تعمل معًا لتوجيه الدولة نحو التحول إلى مستقبل الذكاء الاصطناعي.

كما عملت وزارة الداخلية القطرية على تحقيق رؤية قطر 2030 والحفاظ على الأمن والنظام العام، وذلك باستخدام أحدث التقنيات والذكاء الاصطناعي لتعزيز البنية التحتية للأمن والمعلومات وحماية حقوق الإنسان.

المحاوروالمواضيع الرئيسية:

1. **أسس الذكاء الاصطناعي**: المفاهيم الأساسية، بما في ذلك التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية.
2. **الذكاء الاصطناعي والخصوصية**: التأثيرات على البيانات الشخصية، والمراقبة، وحقوق الخصوصية.
3. **التحيزوالتمييز**: معالجة التحيز الخوارزمي وضمان العدالة.
4. **حرية التعبير**: دور الذكاء الاصطناعي في تعديل المحتوى، والرقابة، والحفاظ على حرية الخطاب.
5. **حوكمة الذكاء الاصطناعي والمساءلة**: سياسات الذكاء الاصطناعي المرتكزة على حقوق الإنسان، والشفافية، وآليات الإنصاف.
6. **الوصول والعدالة الرقمية**: ضمان الوصول العادل إلى موارد الذكاء الاصطناعي ومنع الفجوة الرقمية.
7. **الذكاء الاصطناعي من أجل الخير**: التطبيقات الإيجابية في مجالات الصحة، والعدالة، والبيئة، والتعليم.
8. **الأطر القانونية والأخلاقية**: القوانين والسياسات والمعايير الأخلاقية للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.
9. **الذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل**: التأثير على التوظيف، وحقوق العمال، وعدم المساواة الاقتصادية.
10. **الذكاء الاصطناعي والأمن**: العسكرة، والنزاعات المسلحة، وضمان حقوق الإنسان.
11. **الذكاء الاصطناعي والديمقراطية**: دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشاملة.

معرض المؤتمر:

الاستعراض المقترح: استكشاف التقاطع وتطبيق الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

سيوضح هذا المعرض التأثير التحويلي للذكاء الاصطناعي على مستقبل البشرية، مع التركيز بشكل خاص على تأثيره على التحديات العالمية والمجتمع والصناعات. سيعرض المعرض موضوعات مثل الحوكمة الأخلاقية وحقوق الإنسان والابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيقات واقعية ومفاهيم الرؤى المستقبلية.

ستتاح الفرصة للزوار لمشاهدة عروض تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والاستدامة والفنون الإبداعية. بالإضافة إلى ذلك، سيشاركون في مناقشات مثيرة للتفكير فيما يتعلق بالمساءلة والشمول والعدالة. والهدف من هذا المعرض هو تحفيز الحوار والتعاون والرؤى القابلة للتنفيذ بين المشاركين في المؤتمر وأصحاب المصلحة والجمهور من خلال دمج التكنولوجيا مع قيم حقوق الإنسان.

الأهداف والنتائج المتوقعة:

يعمل هذا المؤتمر كمنصة للحوار بين أصحاب المصلحة - الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية. ويسعى إلى استكشاف الطبيعة المزدوجة للذكاء الاصطناعي كأداة للتقدم وتحدي محتمل لحقوق الإنسان والديمقراطية. من خلال المناقشات الجماعية ومجموعات العمل، ستدرس الجلسات الاستراتيجيات لضمان تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها بطرق تدعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الديمقراطي. الأهداف الملموسة هي كما يلي:

- استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تحليل الفرص والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من منظور حقوق الإنسان.
- عرض أفضل الممارسات والمعايير للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.
- التواصل مع صناع السياسات وخبراء التكنولوجيا والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- اقتراح توصيات قابلة للتنفيذ لأطر السياسات والقانون التي تضمن أن يتماشى تطوير الذكاء الاصطناعي مع مبادئ حقوق الإنسان.
- تعزيز التعاون الدولي بشأن تطبيق الذكاء الاصطناعي مع حماية حقوق الإنسان.

النتائج المتوقعة:

1. الدعوة إلى العمل / إعلان مؤتمر الدوحة للذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان
2. زيادة الوعي بتداعيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.
3. مجموعة من أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للتطوير والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.
4. توصيات لصناع السياسات لتنظيم الذكاء الاصطناعي بطريقة تتوافق مع معايير حقوق الإنسان.
5. تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي الأخلاقي.
6. نشر تقرير ما بعد المؤتمر يلخص المناقشات والرؤى والإجراءات المقترحة.

الشركاء والمشاركون

الشركاء المنظمون: يتم تنظيم المؤتمر من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة في مجال التقنيات والأدوات الرقمية.

الفئة المستهدفة:

- المسؤولون الحكوميون وصناع السياسات
- خبراء الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا
- المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون
- المتخصصون القانونيون وخبراء أخلاقيات الذكاء الاصطناعي
- ممثلو منظمات المجتمع المدني
- الأكاديميون والباحثون
- المنظمات الدولية
- شركات القطاع الخاص ومطورو التكنولوجيا

ومن المتوقع أن يجمع المؤتمر 400 شريك من مختلف أنحاء العالم لمناقشة مستقبل العولمة.

التاريخ والمكان والصيغة والمنهجية

سيعقد المؤتمر شخصيًا يومي 27 و28 مايو 2025م في الدوحة. باليوم الأول، يتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية تليها أربع جلسات رئيسية. ويبدأ اليوم الثاني بجلسة عامة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأربع جلسات لفرق العمل، وجلسة عامة لمناقشة التوصيات، بالإضافة إلى جلسة عامة ختامية.

هيكل المؤتمر:

1. جلسات رئيسية: خطابات رفيعة المستوى من كبار القادة في المنظمات ذات الصلة لتحديد المشهد.
2. مناقشات جماعية: جلسات تركز على مواضيع محددة، وتضم متحدثين متنوعين يتمتعون بخبرة في التكنولوجيا والأخلاقيات والقانون وحقوق الإنسان.
3. عروض دراسة الحالة: عروض من المنظمات والشركات والباحثين حول استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة أثرت بشكل إيجابي أو سلبي على حقوق الإنسان.
4. مجموعة العمل: جلسات تفاعلية وعملية لاستكشاف تحديات محددة تتعلق بالذكاء الاصطناعي وإيجاد حلول تعاونية.
5. التواصل: فرص للمشاركين للتواصل وتبادل الأفكار وبناء شراكات للمشاريع المستقبلية.